وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department
وزارة العدل
نشرة الصحافة اليومية
اليوم: الثلاثاء
التاريخ: ٤-٨-٢٠٢٠

القدس
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«التشريعية»: لا للتوسع في منح الولاية الصحية

وزارة العدل ترفض ولاية الزوجة

أحمد عبدالستار

رفعت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية إلى مجلس الأمة تقريرها عن الاقتراحات بقوانين بتعديل الفقرة الثانية من المادة الـ30 من القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء التي تتعلق بالولاية الصحية للمرأة.

وكشف تقرير اللجنة عن رفض وزارة العدل منح الزوجة أو غيرها من الأقرباء الحق في الموافقة على التدخل الطبي أو الجراحي للمريض، حيث طلبت قصر هذا الحق على الأم فقط إضافة إلى ولي النفس من دون الزوجة.

وذكرت اللجنة في تقريرها أن الاقتراحات بقوانين الثلاثة التي ناقشها تهدف حسبما جاء بمذكراتها الإيضاحية - إلى تلافي المشكلات العملية والاجتماعية والطبية في تطبيق المادة الـ30 من قانون الجزاء محل التعديل بسبب اقتصار القانون على إذن ولي النفس في حال تطلب التدخل الطبي، لذلك جاءت الاقتراحات لتوسيع نطاق الولاية الصحية لمواكبة التطور المجتمعي وضمان التدخل الصحي للعلاج حفاظاً على حياة المريض.

وأضافت أن وزارة العدل ترى الموافقة على قصر الإذن بالعلاج على الأم فقط إضافة إلى ولي النفس من دون الزوجة أو غيرها من الأقرباء وذلك للأسباب التالية:

- ظهور حالات لا يتواجد فيها ولي النفس لإبداء الموافقة على العلاج أو التدخل الطبي أو يمتنع عن إعطاء الإذن أو يتردد الطاقم الطبي في اتخاذ الإجراء الطبي خشية تحمل المسؤولية.

- الام هي الاقرب للمريض ولا يوجد نص شرعي يمنع من اخذ موافقتها بالإذن بالعلاج او التدخل الطبي، اما بالنسبة

فهد العفاسي

للزوجة او احد الاقرباء فقد تكون هناك خلافات بين احد منهم وبين المريض الذي يحتاج الى تدخل طبي، ما يجعل اعطاءهم الحق في الاذن الطبي في حالة ما اذا كانت ارادة المريض غير معتبرة فيه خطورة على المريض.

- ترى الوزارة حذف عبارة «الذي لم يبلغ سن الرشد» الواردة في الاقتراحين بقانونين الثاني والثالث لضبط الصياغة كونها تزيّد لا مبرر له، حيث ان المريض الذي لم يبلغ سن الرشد تكون ارادته غير معتبرة.

- قدمت الوزارة نصاً مقترحاً للفقرة الثانية من المادة الـ30 محل التعديل وفقاً لما سبق، وذلك على النحو التالي «ويكفي الرضاء الصادر مقدما من ولي النفس او الام اذا كانت ارادة المريض غير معتبرة قانوناً، ولا حاجة لأي رضاء اذا كان العمل الطبي او الجراحي إجراؤه ضروري في الحال او كان المريض في ظروف تجعله لا يستطيع التعبير عن ارادته وكان من المتعذر الحصول على موافقة مسبقة وفقاً لأحكام هذه المادة».

وقد اخذت اللجنة بعين الاعتبار النص المقترح من وزارة العدل في تعديلها للفقرة الثانية من المادة الـ30 من قانون الجزاء، حيث انتهى النص الذي وافقت عليه اللجنة على النحو الآتي:

- تعديل الفقرة الثانية من المادة الـ30 من قانون الجزاء بإضافة الام فقط، حيث ان الاصل في الحالات الضرورية التي تتطلب اجراء التدخل الطبي او الجراحي في الحال لا حاجة فيها لأي رضاء، لذلك رأت اللجنة عدم التوسع في منح الولاية الصحية للإذن في التدخل الطبي.

- منح الام الحاضنة الحق في اعطاء الاذن المسبق لإجراء التدخل الطبي والجراحي للمحضون.

وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة الى الموافقة بإجماع آراء الحاضرين من اعضائها على الاقتراحات بقوانين الاول والثاني والثالث بعد التعديل.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٤-٨-٢٠٢٠	٦	١٦٨٥٧

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

غالبية الجهات الحكومية بدأت إنهاء خدماتهم

الاستغناء عن نصف وافدي «العقد الثاني» خلال 3 أشهر

| كتب فرحان الشمري |

بدأت غالبية الجهات الحكومية تشغيل «محركات الإحلال» والاستغناء عن الوافدين العاملين لديها، خصوصاً العاملين في جهات غير فنية، إذ شهدت الأيام الأخيرة خطوات فعلية اتسمت بالجدية والحسم حيال ضرورة إنهاء هذا الملف الذي ظل يراوح مكانه على مدى السنوات الماضية.

وقالت مصادر مطلعة لـ«الراي» إن «إجراءات الاستغناء عن الوافدين العاملين في الحكومة شهدت خطوات فعلية، وبدأ إخطار بعض العاملين المتعاقدين وفق العقد الثاني، والعاملين وفق عقد الاستعانة بخبرات، عن انتهاء خدماتهم، وان الاستغناء عنهم سيكون بصورة تدريجية حتى لا يتأثر العمل، متوقعة أن يتم الاستغناء عن أكثر من 50 في المئة من الوافدين العاملين وفق العقد الثاني خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، مع الاستغناء عن جميع الوافدين العاملين في الوزارات الذين انتقلوا إلى العمل في الحكومة، وهم يعملون أصلاً في شركات تعاقدت معها الجهات الحكومية».

في سياق متصل، قال رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية البرلمانية النائب خليل الصالح لـ«الراي» إن «اللجنة اتخذت خطوات فعلية لمعالجة ملفي الإحلال وإصلاح الخلل في التركيبة السكانية، وقمنا بتجهيز جميع الاقتراحات النيابية الخاصة بالملفين، وطلبنا من الحكومة تقديم مشروعها خصوصاً أنها تمتلك جميع البيانات والاحصائيات، وسنعقد الأسبوع المقبل اجتماعاً لإعداد تقريرنا تمهيداً لرفعه إلى مجلس الأمة، سواء قدمت الحكومة مشروعها أم لم تقدمه».

ودعا الصالح الجهات الحكومية المعنية بالإحلال إلى «إنجاز ما اتفق عليه والإسراع في معالجة الخلل، خصوصاً أن هناك وافدين يعملون في وظائف غير فنية بالقطاع الحكومي»، محذراً من «المضي في السياسة السابقة التي لم تكن تتعامل بجدية مع الإحلال».

وفضّل إنهاء ملف تكويت الوظائف الحكومية غير الفنية خلال الفترة المقبلة، مشدداً على «ضرورة تعامل ديوان الخدمة بجدية مع القرار 11 /2017 في شأن قواعد وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية، للوصول في بعض المجموعات الوظيفية إلى نسبة 100 في المئة من إجمالي القوة العاملة، وتوفير الوظائف التي يمكن إحلال الكويتيين فيها والاستغناء عن الوافدين».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٤-٨-٢٠٢٠	١	١٤٩٢٤

الوسط
يومية سياسية شاملة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

ديوان «حقوق الإنسان»: ضرورة التركيز على حقوق الطفل ضرورة وسط تداعيات «كوفيد19»

أكدت لجنة حقوق الطفل بالديوان الوطني لحقوق الإنسان ضرورة التركيز على حقوق الطفل وسط الظروف الراهنة المتعلقة بتداعيات انتشار مرض (كوفيد19) لاسيما لناحية التعليم والرعاية الصحية والحماية من العنف والعمل على تنمية التعاون وتبادل الخبرات مع المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية.

وقالت اللجنة في بيان صحفي أول أمس: إن حقوق الطفل حول العالم أصبحت في خطر من هذه الجائحة وسط الإجراءات الاحترازية من فرض حظر وتعقيم وإيقاف الدراسة والانعزال الاجتماعي وعدم الذهاب للأماكن العامة وساحات الألعاب ومراكز التسوق مما قد يصيب الطفل بالحيرة بالرهاب الاجتماعي.

وبالنسبة إلى موضوع التعليم أفادت أن هذا الحق في الكويت مجاني وإلزامي حتى نهاية المرحلة المتوسطة

وبالنظر إلى الباب الرابع (حق التعليم) في القانون 21 لسنة 2015 ولضرورة الأخذ بما جاء فيه ارتأت اللجنة تشكيل فريق عمل خاص بحق الطفل بالتعليم يتولى إعداد خطة عمل لمتابعتها مع المسؤولين في وزارة التربية.

وأوضحت أن الخطة تتناول على سبيل المثال التوعية بقانون حقوق الطفل في جميع المدارس من خلال إدراجه ضمن المنهج الدراسي وأهمية التبليغ عن حالات الاعتداء النفسي والجسدي دون المساس بخصوصية الطفل.

وذكرت انه تمت مراسلة وزارة التربية للعمل على تنفيذ المواد التي جاءت في الباب الرابع حق التعليم من القانون 21/2015.

وذكرت أن اللجنة شكلت فريق عمل اخر للنظر في باب الرعاية الصحية وهو الباب الثاني من القانون مضيفة أنه في بداية شهر يوليو الماضي وافقت اللجنة التشريعية البرلمانية على تعديل قانون الجزاء بما يحقق الهدف الأصيل بمنح الطفل حق من حقوقه الطبيعية بمنح الأم حق الموافقة لأنها اللصيقة به منذ الولادة مما يعالج مشكلة عدم وجود الأب لأسباب عديدة مثل حالات الطلاق والإهمال والسفر والعمل.

وبالنسبة لحماية الطفل من العنف دعت اللجنة إلى مكافحة ظاهرة العنف ضد الطفل سواء العنف المنزلي أو المدرسي ووضع خط ساخن للتبليغ عن الشكاوى التي تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان والعمل على إنشاء مراكز إيواء تتولى علاجه البدني والنفسي ومن ثم إعادته إلى ذويه أو أسرته أو متولي رعايته.

ولفتت إلى أنه تمت مراسلة وزارة الداخلية للعمل على تنفيذ هذه التوصيات الملحة وكذلك وزارة الشؤون للعمل على إنشاء مراكز الإيواء من أجل حماية الطفل وصونه من الأذى وقد تواصلت اللجنة مع بعض الجهات المعنية كوزارتي الداخلية والشؤون ومستشفى الطب النفسي لمعالجة بعض الحالات التي تعرض أفرادها إلى شيء من العنف والأذى.

وأشارت اللجنة إلى أنها أعدت خطة للحملة الإعلامية المقرر تنفيذها تحت عنوان (أسرة مطمئنة.. وطن آمن) وتمت مراسلة وزارة الإعلام للعمل على نشر الوعي ببنود القانون 21/2015 بهدف حماية الطفل وتأهيل جميع المتصلين به على حسن التعامل معه.

وبيّنت أنها قامت بعدد من المشاركات الإعلامية لكسب التأييد في القضايا الحقوقية للطفل ولنشر التوعية بين أفراد المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني مؤكدة سعيها لتعزيز التشريعات التي تكفل للطفل كافة حقوقه واحتياجاته الأساسية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٤-٨-٢٠٢٠	٣	٣٧٤٨

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

إمكانية مدّ دور الانعقاد متاحة حتى نهاية عمر المجلس ولا انقضاء للفصل التشريعي قبل الموعد المحدد

الانتخابات البرلمانية واجبة قبل العاشر من ديسمبر

| كتب وليد الهولان |

أشهر قليلة تفصل مجلس الأمة عن إسدال الستار على آخر أدوار انعقاده في فصله التشريعي الخامس عشر، لتعود دورة الحياة التشريعية مجدداً لمسارها الطبيعي والدستوري بالدعوة للانتخابات البرلمانية، وسط تكهنات عدة في شأن الموعد المرتقب لهذه الدعوة في ظل جائحة «كورونا» وأثرها على العملية الديموقراطية.

وما بين أكثر من تاريخ وتكهن بالموعد المحدد للدعوة لانتخابات الفصل التشريعي السادس عشر، أجمع خبراء دستوريون على وجوب الدعوة للانتخابات البرلمانية المقبلة خلال فترة 60 يوماً قبل انتهاء الفصل التشريعي الحالي، والمحدد موعده في العاشر من ديسمبر المقبل، على اعتبار مرور 4 سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع للفصل التشريعي الحالي في الحادي عشر من ديسمبر العام 2016، مع ضرورة أن يتم «إجراء تنفيذ تلك الدعوة خلال فترة لا تزيد على أسبوعين، قبل نهايته على أن يدعى المجلس المقبل للانعقاد خلال فترة 14 يوماً».

وفيما أكد الخبير الدستوري الدكتور محمد المقاطع، في تصريح لـ«الراي» عدم جواز فض دور الانعقاد من دون إقرار الميزانية العامة للدولة، كشف في الوقت ذاته إمكانية مده إلى ما بعد موعد انتهائه المحدد، لحين إقرار الميزانية العامة على أن تتم تحقيق ذلك في ظل فترة الاقتراع المحددة، وكذلك شمول من تواجد في وقت الاقتراع في موقع الانتخاب ضمن من يحق لهم بالاقتراع، حتى وإن انتهى موعد الاقتراع، بمعنى إمكانية تصويت من تواجد في مواقع الاقتراع حتى بعد انتهاء موعد التصويت وإغلاق المدرسة إذ ما تواجد فيها وأغلق باب المدرسة وهو بالداخل».

أما الخبير الدستوري الدكتور محمد الفيلي، فقد كشف لـ«الراي» عن أحقية مجلس الأمة بالدعوة إلى الانعقاد بعد فض الدور في حال إصدار أي مرسوم ضرورة قبل انقضاء مدته، لافتاً إلى أن المجلس قائم حتى بعد انقضاء دور انعقاده، ما لم تنتهِ مدة الفصل التشريعي والمحددة في العاشر من ديسمبر.

وأوضح الفيلي وجوب الدعوة للانتخابات خلال فترة 60 يوماً، ما قبل انتهاء الفصل التشريعي المقدر بأربع سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له، وبما أن أول اجتماعات المجلس الحالي تمت في 11 من سبتمبر عام 2016، فإن موعد انقضاء الفصل التشريعي الحالي ينتهي في 10 ديسمبر من العام الحالي.

وأكد أن موعد إجراء الانتخاب ينبغي أن يتم خلال فترة أسبوعين، وقبل 10 ديسمبر مع ضرورة مراعاة الدعوة لانعقاد الفصل التشريعي الجديد خلال 14 يوماً، وبما لا يتداخل مع موعد انتهاء الفصل التشريعي الحالي، أي لا انعقاد ولا بداية لفصل تشريعي جديد قبل 10 ديسمبر.

من جهته، أكد أستاذ القانون العام في كلية الحقوق في جامعة الكويت الدكتور إبراهيم الحمود أنه «يمكن لمجلس الأمة مد دور انعقاده باحتساب مدة عدم الاجتماع لتداعيات جائحة كورونا لكنه لا يستطيع تجاوز تاريخ 10 ديسمبر 2020 لانتهاء مدة الفصل التشريعي الذي لا يمكن أن يمتد إلا لضرورة في حالات الحرب ويكون هذا المد بقانون».

وقال الحمود في تصريح لـ«الراي» إنه «في ما يتعلق بالانتخابات النيابية المقبلة للفصل التشريعي السادس عشر، فإنه يتعين أن تتم في الستين يوماً السابقة لنهاية الفصل التشريعي الحالي، أي خلال الفترة من 10 أكتوبر وحتى 10 ديسمبر، إذ يجب أن يبدأ الفصل التشريعي الجديد في الحادي عشر من ديسمبر». ولفت إلى أن «اللائحة الداخلية نصت في المادة الثالثة بأن تثبت صفة النيابة للعضو عند إعلان نتائج الانتخابات، فإن أعضاء المجلس الحالي يتمتعون بصفة العضوية النيابية حتى نهاية الفصل التشريعي في العاشر من ديسمبر، حتى بعد إجراء انتخابات الفصل التشريعي السادس عشر، إذ إن من حاز على صفة العضوية لهذا الفصل لا تمكنهم هذه الصفة من عضوية مجلس الأمة إلا بتاريخ 11 ديسمبر».

إبراهيم الحمود:

الفصل التشريعي لا يمكن أن يمتد إلا في حالات الحرب ويكون مدّه بقانون

- الصفة النيابية سارية للنواب إلى 10 ديسمبر حتى لو أجريت الانتخابات قبل هذا التاريخ

الدعوة للانتخابات في الستين يوماً الأخيرة من عمر الفصل التشريعي.

وأوضح المقاطع أن المحكمة الدستورية، في تفسيرها لنص المادتين 83 و87 من الدستور، أكدت وجوب إجراء الاقتراع الانتخابي في موعد لا يسبق أسبوعين من تاريخ انتهاء الفصل التشريعي الحالي، وبما يعني عدم جواز إجراء الاقتراع قبل آخر أسبوعين من عمر المجلس الحالي. وشدد على ضرورة أن تجرى الانتخابات بالطريقة الاعتيادية، حتى في ظل جائحة كورونا مع ضمان تحقيق التباعد عند تنظيمها، لافتاً إلى «سهولة إمكانية

محمد الفيلي:

المجلس قائم حتى بعد انقضاء دور انعقاده ما لم تنتهِ مدة فصله يوم 10 ديسمبر

- للمجلس الحق في الانعقاد بعد فض دوره إذا صدرت مراسيم ضرورة قبل انقضاء مدته

محمد المقاطع:

لا فضّ لدور الانعقاد من دون إقرار الميزانية ويمكن تمديده لهذا الغرض

- غير جائز إجراء الانتخابات قبل آخر 14 يوماً من عمر المجلس

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٤-٨-٢٠٢٠	٣	١٤٩٢٤

القبس

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

مفاجآت جديدة في قضية الإيراني فؤاد:

التحريات تكشف عن أسماء ضباط

القبس - خاص

لم تتوقف النيابة عند حد إصدار قرار بحبس المتهمين الـ5 في شبكة غسل الأموال، التي يديرها المتهم الإيراني فؤاد صالحي، لمدة 21 يوماً مع إيداعهم السجن المركزي، بل واصلت التحقيقات في القضية على مدار الساعة لمعرفة أدق التفاصيل.

وكشف مصدر مطلع عن مفاجآت جديدة تضمنتها تحريات المباحث التكميلية، تتمثل في ورود أسماء ضباط، مما يؤشر إلى استكمال التحقيقات لمعرفة أدق التفاصيل.

وأشار المصدر إلى أن جهة التحقيق ستبحث عما إذا كان هؤلاء الضباط شركاء في الاتهام، ومن ثم سيدخلون كمتهمين في القضية، أم انهم مجرد أصدقاء للمتهم صالحي ساهموا في تزويده بمعلومات ساعدته على التخفي والمراوغة طوال هذه السنوات.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٤-٨-٢٠٢٠	١	١٦٨٥٧

القبس

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«النيابة» تفتح اليوم ملفات المشاهير الـ10 الجدد:

ردٌّ كلٌّ دينار مغسول.. 3 دنانير

القبس- خاص

تفتح النيابة العامة اليوم (الثلاثاء) ملفات المشاهير الـ10 الجدد الذين تسلمت، الخميس، بلاغات ضدهم، حيث ستقوم بدراستها وفحصها، تمهيداً لإصدار قراراتها، سواء بتجميد الأرصدة أو منع المتهمين من السفر.

وكشف مصدر مطلع لـ **القبس** أن المشاهير الذين صدرت بحقهم أوامر المنع وتجميد الأرصدة سابقاً، كانت النيابة قد فحصت بلاغاتهم واكتشفت أدلة وقرائن، مبيناً أن الهدف من القرارات هو التخوُّف من فرار أي من المتهمين أو التصرف بالأموال التي ستجري مصادرتها في حال ثبوت التهمة بحكم قضائي نهائي.

ولفت المصدر إلى أن كل دينار يملكه المشاهير في حساباتهم سيُرد ضعفين، وليس فقط سحب تلك الأموال في حال ثبوت التهمة، بمعنى أنه من يملك 10 ملايين سيجري إلزامه برد 30 مليوناً، وهو ما ينص عليه القانون في البلاد.

لهذه الأسباب جُمّدت أموال المشاهير

القبس- خاص

أكد مصدر مطلع لـ **القبس** أن قرار التحفظ على أموال المشاهير وتجميد أرصدتهم قبل مثولهم للتحقيق، يأتي بسبب أن هناك تحريات تثبت تلقيهم أموالاً من الخارج بعيدة عن أجور إعلاناتهم.

وهو ما يعد أمراً خطيراً لا يمكن معه تأجيل قرار التجميد والمنع من السفر.

وذكر المصدر أنه من الأسباب التي تجعل الجهات القضائية تصدر مثل تلك القرارات، احتمال استخدام المتهمين أو بعضهم من قبل الخارج لتحقيق أغراض مخالفة للقانون.

وبالتالي يعد هذا الأمر خطيراً في حال ثبوته، وأوضح المصدر أن انتظار ضبط المتهمين وسؤالهم عن التهم قد يسهم في التخلص من أرصدتهم وترتيب أوضاعهم أو هروب بعضهم، ولهذا السبب صدر قرار منعهم من السفر وتجميد أرصدتهم.

..بعضهم لا يعرفون أن الأموال من الخارج

أشار مصدر مطلع إلى أن بعض المشاهير لا يعرفون أن مصدر الأموال التي تسلموها جاءت من الخارج.

أبرز الأسباب

1- ثبوت تحويلها إليهم من الخارج.

2- احتمال استخدامهم لمصالح مخالفة.

3- خشية تخلصهم من الأموال أو هروبهم قبل إعلان أسمائهم.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٤-٨-٢٠٢٠	٢	١٦٨٥٧

القبس

قضايا

وزارة العدل
إدارة الأعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

قضية الصندوق الماليزي تتفاعل حول العالم.. وفضيحة جديدة في لندن:

The Guardian

احتجاز 340 مليون دولار.. يُشتبه في اختلاسها

هنري ديفيس ــ «الغارديان» ترجمة محمد أمين

أعلن المحققون في واحدة من كبرى عمليات الاحتيال المالي في العالم انهم يشتبهون في أن مبلغ 340 مليون دولار (255 مليون جنيه استرليني) المحتجز في الحساب المصرفي لشركة محاماة كبيرة في لندن مرتبط بأموال، يُزعم اختلاسها من صندوق الاستثمار الحكومي الماليزي 1MDB.

وفقًا لأوراق المحكمة، تحاول وكالة مكافحة الفساد الماليزية بشكل عاجل منع شركة City Clyde & Co من التصرف في هذا المبلغ الكبير من المال، الذي يشتبه في أنه مرتبط بعائدات عملية الاحتيال التي تعرض لها الصندوق وتبلغ قيمتها عدة مليارات دولار أميركي.

هزّت فضيحة الصندوق ذات الأطراف المتعددة، المشهد السياسي الماليزي في السنوات الأخيرة وأثارت تحقيقات حول العالم حول كيفية سحب مليارات الدولارات من الصندوق وغسلها من خلال شبكة معقدة من الحسابات المصرفية والشركات الخارجية لدفع الرشاوى وتمويل أنماط الحياة الفارهة.

وفي الأسبوع الماضي، أدين رئيس الوزراء الماليزي السابق نجيب عبد الرزاق بارتكاب سبع تهم مرتبطة بالاحتيال على 1MDB في أول سلسلة من المحاكمات المتعلقة بالاحتيال.

وفي وقت سابق من شهر يوليو، توصلت شركة غولدمان ساكس إلى تسوية تدفع بموجبها مبلغ 3.9 مليارات دولار (3.1 مليارات جنيه استرليني)، للحكومة الماليزية فيما يتعلق بهذه القضية.

مؤامرة إجرامية

أما مبلغ الـ340 مليون دولار الذي قيل انه موجود في الحساب المصرفي لـClyde & Co فيرتبط برجل أعمال سعودي، قال المدعون الأميركيون والماليزيون انه متورط في الاحتيال على الصندوق.

ففي فبراير، اتهم رجل الأعمال، الذي نفى باستمرار ارتكاب أي مخالفات، في ماليزيا بغسل الأموال والانخراط في مؤامرة إجرامية مع عبد الرزاق.

وبعد توجيه الاتهام إليه في وقت سابق من هذا العام، وجه المدعون العامون الماليزيون أنظارهم إلى الأموال المتحفظ عليها في حسابات مصرفية متعددة في المملكة المتحدة يشتبهون في ارتباطها بشركة مشتركة تم تأسيسها في عام 2009 بين صندوق 1MDB وشركة تُغطية أنشأها رجل الأعمال السعودي مع سعودي آخر.

وزعم المدعون الأميركيون والماليزيون أن المشروع المشترك قد استخدم لاختلاس مئات الملايين من الدولارات من 1MDB.

ووفقًا للمدعين العامين، كان رجل الأعمال السعودي متورطًا عن كثب في الشراكة، وفي عام 2017 تحركت الولايات المتحدة للاستيلاء على بعض أصوله المزعومة التي تم شراؤها باستخدام أموال الصندوق.

وأبلغ محققون ماليزيون محكمة في كوالالمبور في يوليو أن شركة Clyde & Co، كانت تسعى إلى «الاستفادة» من 340 مليون دولار بعد موافقتها العام الماضي على «توزيع» الأموال على شركات يعتقد أن رجل الأعمال يسيطر عليها.

أدلى كرمان، أحد محامي رجل الأعمال في المملكة المتحدة، أبلغ صحيفة غارديان أن موكله ينفي ارتكاب أية مخالفات تتعلق بالمشروع المشترك. وأضاف أن مستشاري رجل الأعمال «على اتصال بالسلطات المختصة».

ووفقًا لسجلات المحاكم الأميركية والماليزية، استخدم المشروع المشترك أموال الصندوق الماليزي لتمويل شراء سفن للتنقيب عن النفط التي أجرتها لشركة بتروليوس الفنزويلية للنفط (PdVSA). ولكن نزاعا نشأ بين الشركتين، ما قاد إلى إجراءات التحكيم في المملكة المتحدة.

عائدات احتيال

وفي الشهر الماضي، منحت المحكمة العليا في كوالالمبور المدعين الماليزيين أمرًا مؤقتًا بالتحفظ على 340 مليون دولار تم وضعها في حساب ضمان Clyde & Co ليتم دفعه إلى شركة رجل الأعمال السعودي.

وأبلغت لجنة مكافحة الفساد الماليزية (Macc) المحكمة أنها تشتبه في أن سفن التنقيب التابعة لتلك الشركة تم شراؤها باستخدام عائدات الاحتيال على الصندوق، وبالتالي فإن الدخل الناتج عن عمليات الحفر في فنزويلا هي من حق الصندوق الماليزي 1MDB ويجب أن يُحفظ لمصلحة صندوق الدولة الماليزي.

وقال ماك إن Clyde & Co «تقدمت مؤخرًا» بطلب للحصول على إذن من الوكالة الوطنية للجرائم في المملكة المتحدة لاستخدام الأموال وسداد المدفوعات لرجل الأعمال السعودي أو شركته النفطية.

وفي ملفات المحكمة، قال المحققون إن أمر التجميد المؤقت مطلوب «على سبيل الاستعجال» لتجنب التصرف بالأموال.

ووفقًا لتقارير وسائل الإعلام المحلية، قال نائب المدعي العام الماليزي إنه بمجرد إصدار الأمر، سيتم إطلاع السلطات البريطانية عليه، والذي يأملون في تنفيذه. وفي الأسبوع الماضي، تقدم محامي رجل الأعمال السعودي بطلب لتعديل الأمر، على الرغم من أن تفاصيل الطلب غير واضحة.

سرية العميل

لم ترد Clyde & Co على أسئلة صحيفة غارديان عما إذا كان قد تم توزيع أي أموال على رجل الأعمال السعودي أو عن الاحتراس الواجب الذي كان يجب أن تتوخاه الشركة قبل دخولها المزعوم في اتفاقات لنقل الأموال. وقال متحدث باسم الشركة إنها لا تستطيع التعليق حفاظا على سرية العميل.

وأضاف: «كشركة نحن نلتزم بأعلى المعايير المهنية والأخلاقية ونتحمل مسؤولية ضمان الوفاء بجميع التزاماتنا المهنية والقانونية والتنظيمية».

ولم يتم توجيه اتهامات جنائية ضد رجل الأعمال السعودي في الولايات المتحدة، ولكن في إجراءات الاستيلاء على الأصول المدنية في عامي 2016 و2017 زعم المدعون الأميركيون أنه متورط في المرحلة الأولى من الاحتيال المرتبط بالصندوق. ويشكك رجل الأعمال السعودي في الادعاءات ويرفض اجراءات الاستيلاء.

جاء التحقيق الأميركي في 1MDB بعد أن حصل موقع التحقيقات «ساراواك ريبورت» على وثائق تتعلق بشركة رجل الأعمال السعودي. وأدى تسريب الوثائق إلى ما وصفه المدعي العام الأميركي في ذلك الوقت بأنه «أكبر قضية فساد» في تاريخ الولايات المتحدة.

> المبلغ في حساب شركة محاماة ويخص رجل أعمال سعودياً
>
> وكالة مكافحة الفساد الماليزية تتحرَّك لمنع الشركة من التصرف بالمبلغ
>
> رجل الأعمال نفى ارتكابه مخالفات غسل الأموال والتعاون مع رئيس وزراء ماليزيا المتهم بالقضية
>
> لجنة مكافحة الفساد الماليزية تعتقد أن المبلغ أُخذ بالاحتيال من الصندوق

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٠-٨-٤	٤	١٦٨٥٧

وفيـــات

الوفيات

● **اليس يوسف طانيوس، أرملة/ فهد يوسف الدويري، 85 عاماً**، (شيعت)، تلفون: 97615555، 99655574

● **حمد علي سالمين، 91 عاماً**، (شيع)، تلفون: 99071560، 99291792، 97928855

● **فوزية عبدالله محمد المكيمي، زوجة/ محمد سعيد بوغيث، 70 عاماً**، (تشيع الخامسة بعد عصر اليوم)، تلفون: 97551947، 99797354، 55203032، 99640029

● **عيده عبدالله العازمي، أرملة/ أحزام علي القوزاني العازمي، 80 عاماً**، (شيعت)، تلفون: 99828255، 98866441، 96669033

● **نادر هادي مصرقع العجمي، 85 عاماً**، (يشيع بعد صلاة عصر اليوم بمقبرة صبحان)

● **علي قاسم حسين اني، 57 عاماً**، (يشيع بعد صلاة عصر اليوم)، تلفون: 99118896، 66026697

● **غلوم حسين عبدالله خاجه، 83 عاماً**، (شيع)، تلفون: 99053053، 99880692

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»